

المحور الأول : مدخل للاقتصاد السياسي

أولاً : مفهوم الاقتصاد و الاقتصاد السياسي

يقصد في اللغة العربية بالاقتصاد القصد في الشئ خلاف الاسراف و هو ما بين الاسراف و التقدير ، و القصد في المعيشة أن لا يسرف و لا يقتر و يقال فلان مقتصد في النفقة و قد اقتصد و اقتصد فلان في امره أي استقامة اعتدل و توسط .

أما الاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي فيعود للكلمات الإغريقية OIKES POLITIKOS NOMOS التي تعني على التوالي منزل ، اجتماعي ، و قانون ، و لم تدخل كلمتي الاقتصاد و سياسي للاستعمال دفعة واحدة ، فاصطلاح الاقتصاد يأتي من أرسطو طاليس الذي قصد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " قوانين الذمة المالية المنزلية " أما مصطلح الاقتصاد السياسي فلم يستعمل الا في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد انطوان دي مونكرتان قاصداً بالسياسي أن الأمر يتعلق بقوانين الدولة و المجتمع ككل ، و ليس العائلة وحدها .

و قد انتشر استعمال هذا المصطلح منذ ذلك الوقت و ظل يتطور و اصبح يعرف بعلم الاقتصاد . ECONOMIES ، و قد اختلفت تعاريف علم الاقتصاد الذي يعد من العلوم الاجتماعية التي تتخذ الانسان محورا لها ، و ذلك لاختلاف الأفراد في اهدافهم و مقاصدهم و انتماءاتهم الثقافية و البيئية و كذا الدينية ، الى انها كلها تدور حول أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات ، و هي العلاقات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع .

العلم الذي يعني بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم الانتاج و التوزيع الوسائل المادية (المال) لاشباع الحاجات الانسانية .

ف نجد مثلا آدم سميث أبو الاقتصاد يعرفه بأنه علم الذي يدرس كيفية الحصول على الثروة .

مارشال : الاقتصاد هو دراسة سلوك الانسان في حياته العملية .

إلا أن ذلك الإصطلاح الجديد "علم الإقتصاد" بما يتضمن من مفهوم جديد يحاول عزل وتجريد العلاقات الإقتصادية عن سياقها التاريخي وحراكها السياسي من أجل الوصول إلى تعميمات موحدة قوبل بالعديد من الإنتقادات انتهت بالرجوع للمصطلح الكلاسيكي علم "الإقتصاد السياسي" ، والذي يقوم على وصف وتفسير سمات المراحل المتتالية للحركة الإقتصادية في سياق تطوره التاريخي لفهم واقعه المعاصر والتنبؤ بمستقبله .

و بهذا يعرف الإقتصاد السياسي بعلم الذي يقوم على دراسة الظواهر والعلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية واجتماعية لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي والاجتماعي والسياسي ، فعلى الرغم من وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في جميع المجتمعات ، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة التي ترتبط بسياق تاريخي خاص والتي تحدد جوهر ومحتوى السلوك الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية.

ثانيا : موضوع الاقتصاد السياسي

1 : العملية الانتاجية :

يقول احمد دويدار أن موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط الخاص بالانتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد ، وهذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة تعبر عن علاقة الانسان بالطبيعة وعلاقة الانسان بالانسان .

العلاقة الأولى يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية "العملية الانتاجية " للانسان

كان و لايزال يجد نفسه فيها دائما بمواجهة الطبيعة لاشباع حاجياته فيقوم باخضاعها لسيطرته و جعلها أقل بدائية ، و في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لعملية الانتاج " وسائل الانتاج" .

و في العلاقة الثانية نجد العملية الانتاجية كعملية اجتماعية يقوم الانسان فيها بتقسيم العمل لاجل مواجهة الطبيعة و اشباع حاجياته.

2: المشكلة الاقتصادية

نقول أن هنالك مشكلة اقتصادية بالمعنى العام اذا استخدمت وسائل نادرة نسبيا في تحقيق أهداف متعددة من بين الأهداف الممكن تحقيقها ، و على ذلك توجد مشكلة اقتصادية اذا قامت الندرة في الوسائل مما يقتضي اختيار للأهداف واجبة تحقيق .

و بما أن الاقتصاد السياسي هو علم يدرس كما رأينا سلوك الانساني في علاقته الاجتماعية لذلك فانه يجب أن ننظر كيف تظهر هذه المشكلة الاقتصادية في نشاط الانسان الاجتماعي هذا ما يجرننا الى موضوع الحاجات (الأهداف) و الموارد (الوسائل نادرة نسبيا) عناصر المكونة للمشكلة الاقتصادية .

2-1- الحاجات الاقتصادية و الانسانية :

كانت مسألة الحاجات الإنسانية محور اهتمامات الفكر الاقتصادي في حركته الدائبة ، وهكذا صارت الحاجات جوهر علم الاقتصاد ومحور المشكلة الاقتصادية فيه .

تعددت تعريفات الحاجات و فق كل تخصص و ميدان علمي ، و لكن مهما اختلفت تدور حول معنى عام مفاده : أن الحاجة هي كل ما يحتاجه الفرد من أجل الحفاظ على حياته ، و اشباع رغباته المتنوعة و توفير ما هو مفيد لتطوره و نموه.

و لبد من تميز الحاجات الاقتصادية عن الحاجات الانسانية الأخرى ، فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية .

فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السرعات الحرارية اللازمة للفرد.

وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد ، كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار وعن بعض القيم الخلقية أو الدينية.

- حقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد - كما زعم بعض الكتاب - حاجات حقيقية وحاجات خيالية.

والحاجات الإنسانية متعددة بعضها مادي وبعضها غير مادي، بعضها جسدي وبعضها نفسي. وهي تتزايد وتتشعب دون توقف لأن طموحات الإنسان ليس لها حد. فالإنسان يكتشف دائماً أهدافاً جديدة ووسائل جديدة، كما أن حياة نظرائه تعطيه دوافع متجددة للانتقال من نمط من أنماط الحياة إلى نمط آخر.

2-1-1 : تقسيم الحاجات الاقتصادية:

وتقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

- **الحاجة الضرورية و الكمالية :** الأولى هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعه كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام . أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

- **الحاجة الفردية الجماعية :** الأولى هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج . أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

- **الحاجة المستقبلية و الحاضرة :** المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهي خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة

أما الحاجة الحالية أو الحاضرة فهي تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم ، مثال ذلك : استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة .

علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

2-1-2- خصائص الحاجات الاقتصادية:

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

-قابلية الحاجة للإشباع:

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضييق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

-لا نهائية الحاجات:

إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي . من أهم دوافع الرقي والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، فنوعاً بما لديه ما دام قادراً على إشباع حاجاته البسيطة.

-نسبية الحاجات:

إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد

2-2- الموارد النسبية :

الموارد هي كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية ، و الاقتصاد لا يهتم بجميع أنواع الموارد هذه فعلى الرغم من أهمية الهواء القسوى لحياة الانسان الى أن الاقتصاد لا يهتم به و يعتبره مورد حر غير نادر و يهتم فقط بالموارد النادرة نسبياً .

فالإنسان يعيش في عالم ندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى . وحتى لو كانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهو أكثر نعم الله على الإنسان ندرة.

وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة ، المعادن النفيسة، أو إلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أو صيد الأسماك ، أو إلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند .

ولما كان من الصعب على الإنسان أن يحصل على كل شيء يحتاجه مرة واحدة، وعمل كل شيء نافع له في وقت واحد كان عليه أن يختار ، فالوصول إلى هدف معين فإن عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه ، وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أو تكلفة الفرصة فعندما تشتري قميصاً فإنك تتنازل عن الإشباع الذي كان من الممكن أن يحققه لك شراء سلعة أخرى بالموارد الذي اشتريت به القميص .

تكلفة الفرصة بتعبير مادي هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة . فعندما يقوم الشخص بنشاط معين) إنتاج سلعة معينة مثلاً) فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصلها (قيمة السلعة والخدمات التي لم يتمكن من إنتاجه لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر.

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي، أو المشكلة الاقتصادية حيث إن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات . وانطلاقاً من هذه الوجة من وجهات النظر نستخدم دخلنا، وندير صفقاتنا، وننظم انتاجنا، ونوزع وقتنا بين العمل والفراغ وبين اليقظة والنوم.

فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي، ومن أساسيات المشكلة الاقتصادية ، سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً في الصحراء أو كان يتعلق بشخص يعيش في

جماعة يتخصص كل عضو من أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمالية على الجميع عن طريق التبادل. وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية. فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك .

ثالثا : مناهج علم الاقتصاد السياسي

تدل كلمة منهج أو طريقة " méthode " في اللغة على الوجهة العلمية أو على السبيل الموصل الى الحقيقة أو الطريق الذي يتخذه العلم للوصول الى الحقيقة، و أهم هذه الطرق :

- الطريقة الاستنتاجية أو المجردة الاستنباطية :

تسير هذه الطريقة من العام الى الخاص ، و ترجع في سيرها الى تحكيم العقل لأنها تشك في وضوح المبادئ العامة فلا تعتقد صحتها ، و لذلك تفحصها فحصا دقيقا و تستنتج منها بالتفكير و المنطق القواعد التي تريد الوصول اليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية .

و لقد كانت هذه الطريقة التي سار عليها في بادئ المر رجال الاقتصاد أمثال ريكاردو مالتس ، ستيورات ميل ، لأنهم استرشدو بها في وضع نظريتهم المشهورة ، و كذلك استعان انصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم فاستنتجوا بواسطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها :

- الانسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه بأقل مجهود .
- قانون تناقص الفوائد (الغلة) .
- قانون زيادة تعداد السكان

الطريقة الاستقرائية :

تسير بعكس الطريقة الاستنتاجية أي أنها تسير من الخاص الى العام و تستعين في ذلك بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير فنلاحظ الحوادث الخاصة و نحصرها لتصل بنا الى وضع مبادئ اقتصادية عامة ، و تسمى بالطريقة الحقيقية ، و هي ملاحظة أشياء

معينة للاستدلال بها على أمور عامة و الطريقة الاستقرائية في الاقتصاد السياسي هي عبارة عن الملاحظة الدقيقة لجميع الأمور للظواهر الاقتصادية و الاجتماعية الماضية و الحاضرة كما يشرحها لنا التاريخ و الاحصاء ، و غيرها من المعلومات الخاصة المتوفرة و ذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة ، و عند التركيز على الحوادث التاريخية تدعى الطريقة الاستقرائية التاريخية .

و خلاصة القول أن كلا الطريقتين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي ، و يقول شارل جيد لا يوجد الا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي :

1-ملاحظة الحوادث الاقتصادية و الاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة .

2- افتراض تفسير عام يوصل الى معرفة الأسباب و النتائج .

3- التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بواسطة التجربة و الملاحظة للوصول الى معرفة ما اذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له .

رابعاً: علاقة الاقتصاد السياسي بالعلوم الاجتماعية الأخرى

النشاط الاقتصادي لا يكون مستقلاً تماماً عن الجوانب الاجتماعية الأخرى ، فالاقتصادي يجمع بين التجريد النظري الذي تقوم عليه الدراسة الاقتصادية كأداة فكرية و بين المعرفة بالسلوكات الانسانية الأخرى ، وهذا ما يستدعينا البحث في حقيقة علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى في ما يلي :

1- الاقتصاد السياسي و الفلسفة:

الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي لأن مناهج التحليل التي يعتمدها تخضع لقواعد المنطق و الاستنباط و الاستقراء كما اشرنا سابقاً و كلها مناهج فلسفية يعتمدها الاقتصاديون لأن الخيارات الاقتصادية على الرغم من كونها مادية في غالبيتها فانها تعتمد ايضاً على عوامل فكرية و نفسية.

- الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع :

لقد بين شومبيتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع فقال: "ان التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر و ما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا ، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد الى التصرف على الشكل الذي اختارونه.

فالاقتصاد يتولى دراسة الناس كجماعات و لهذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة انماط التجمعات البشرية (مهن،طبقات،امم) لأن الظواهر الاقتصادية تنشأ و تتطور في اوساط محددة.

2- الاقتصاد السياسي و الديموغرافيا:

الديموغرافيا هي فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان حالتها و حركتها عبر الزمن، و انطلاقا من التعاريف السابقة لعلم الاقتصاد السياسي راينا ان الانسان هو العامل الأساسي في النشاط الاقتصادي ، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي اذ هي تحدد له شروطه الأساسية: اليد العاملة كما و كيفا و كذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي.

كذلك فان العوامل الاقتصادية تؤثر هي الأخرى على كيفية التوزيع الجغرافي للسكان كميًا و كيفيا سواءا بالنسبة للكثافة السكانية او على أشكال التجمعات البشرية ، وهي تؤثر كذلك على معدلات الانجاب و تحديد الشروط المادية للحياة بالنسبة للمواليد والوفيات ومتوسط العمر.

3- الاقتصاد السياسي و الجغرافيا:

إن النقطة التي يلتقي عندها الاقتصاد السياسي بالجغرافيا هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي حيث يزودنا علم الجغرافيا بالمعلومات المتعلقة بالشروط الطبيعية (مصادر الطاقة،مصادر المواد الأولية) و البشرية (التجمعات السكانية مصدر اليد العاملة) للنشاط الاقتصادي ، و يمكن للجغرافي أن يهتم بالحياة الاقتصادية من خلال ما يسمى "بالجغرافيا الاقتصادية" و لكن يبقى في مستوى وصف الأحجام و الواقع و لا يهتم بدراسة أسرار التطور الاقتصادي.

4- الاقتصاد السياسي و التاريخ :

تقدم البحوث التاريخية خدمات هامة للاقتصادي لأنها تساعده على معرفة الوقائع و
الفعاليات الاقتصادية ، فلا يمكن للاقتصادي أن يستغنى عن التاريخ الذي يعينه في فهم
التطور و تعاقب الأنظمة الاقتصادية المختلفة و بالتالي تساعده في فهم الحاضر . فبالعودة
الى التاريخ يمكننا معرفة عوامل ولادة و نمو و تطور و فناء الأنظمة الاقتصادية المتعاقبة.
يمكننا ربط تطور الأفكار الاقتصادية مع تطور الوقائع .

5- علاقة الاقتصاد السياسي بعلم النفس:

يهتم علم النفس بالذوافع التي تحدد سلوك الأشخاص وتدفعهم الى تصرف معين، و هناك
علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد و علم النفس، فالاقتصاديون الكلاسيك يعتمدون على التحليل
النفسي بشكل أساسي في فهم التصرفات الاقتصادية و فهم سلوك الأفراد لأنهم يعتقدون أن
المنفعة الشخصية هي الدافع و المحرك الأساسي لسلوك الفرد.

و تعد عملية التسويق التي تقوم على التحليل النفسي لتوجيه المستهلكين من خلال الدعاية
و الاشهار و غيرها أكبر دليل .

6- الاقتصاد السياسي و القانون :

القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المختلفة بين الافراد و السلطة العامة و
اجهزة الدولة و الدول الاجنبية ، لذلك من غير المعقول التعرض الى الانشطة الاقتصادية
أي نوع كانت بدون تحديد الاطار القانوني لها ، من جانب آخر نجد أن التطورات الاقتصادية
تؤثر بشكل كبير على القوانين بحيث تدفعها لتغيير لتتناسب معها .

7- الاقتصاد السياسي و السياسة:

تبحث العلوم السياسية في طبيعة السلطات العامة و وظائفها و العلاقات بينها و طرق
الحكم المختلفة ، و رغم هذا الاختلاف الظاهر بين الموضوعات التي تدرسها هذه العلوم و
الموضوعات التي يدرسها الاقتصاد ، الا أن الواقع و التاريخ يوضحان لنا مدى ارتباط

السياسة بالاقتصاد ، لأن كل قرار سياسي يحمل في طياته نتائج اقتصادية معينة بل أن القرار السياسي ليس الا تركيزا لمصالح اقتصادية معينة.

فقرار الحرب و السلم لهما حساباتهما الاقتصادية و اقامة علاقة خارجية مع دولة أجنبية لها حساباتها الاقتصادية أيضا.

ومن الضرورة بمكان ذكر دور الدولة كفاعل سياسي في تسيير الاقتصاد فمع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية، فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية، و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير الاقتصاد السياسي مبررا.

المحور الثاني : تطور الفكر الاقتصادي

أولا : الفكر الاقتصادي في العصور القديمة

نقصد بالعصور القديمة الاغريق و الإمبراطورية الأثينية _ وبعد ذلك في عصر روما و اليونان حيث كانت الزراعة هي الصناعة الأساسية وكانت الأسرة هي وحدة الإنتاج وكان الرقيق هم قوة العمل .

وكانت الحياة الفكرية والسياسية والثقافية و وكذلك نسبة جوهرية من المعيشة والإقامة تتركز في المدن كإسبرطة وكورنثيا وأثينا وبصفة خاصة روما وهي المدن التي يكتب التاريخ عنها لكن هذه المدن لم تكن بشكل الذي نعرفه اليوم وفيما يلي أهم الملامح الاقتصادية لها :

- النشاط الصناعي كان يقتصر على الحرفيين من الرقيق ، أما استهلاك السلع فيقتصر على المواد الغذائية الأولية و الشراب أو بعض الملابس أو أشياء قليلة أخرى ضئيلا للغاية بالنسبة للجميع فيما عدا أقلية الحاكمة التي تستحوذ أيضا على القدر الأكبر من استهلاك الخدمات الذي تحصل عليه من الرقيق .

المسائل الاقتصادية لهذا العصر توجد أساسا في كتابات كل من ارسطو و افلاطون.

1- أفكار أفلاطون :

عاش افلاطون خلال الفترة 347-427 ق.م و هو يندرج ضمن الفلاسفة لكن الدراسة المتأنية لكتابه "الجمهورية" نجد فيها بعض الأفكار الاقتصادية ففي هذا الكتاب لا يصف أفلاطون مجتمعا قائما بذاته انما يحاول أن يرسم صورة لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع الأمثل و من أهم أفكاره الاقتصادية :

- تقسيم العمل بين فئات المجتمع المثالية لزيادة الإنتاج .
- تحريم الملكية الخاصة على طبقة الحكام و المحاربين لابعادهم عن مغريات المادة .
- لنقود قيمة ذاتية تستخلصها من المعدن المصنوعة منه ، و قد كان أو من طرح فكرة النقود الصورية لكي لا تختلط القيم الذاتية للنقود مع قيمتها الاستعمالية (وسيط لتبادل) .

2- أفكار ارسطو :

تتجلى افكار ارسطو الاقتصادية في كتابه القيم " السياسات " و يقف وقفات تحليلية امام بعض المشكلات و الظواهر الاقتصادية لذلك يعتبر من الأوائل الذين وضعوا بذور ما نسميه نظرية الاقتصادية .

من أهم آراءه الاقتصادية :

-اقراره بالحق في الملكية الفردية للجميع .

- مناقشته لموضوع النقود و وظائفها و نشأتها و الاساس الذي تستمد منه قبولها بين الناس بالاسلوب الذي يسير عليه نفسه الاقتصاديون المعاصرون فقد ذكر أن نقود هي الوسيلة الطبيعية للتبادل (قيمة التبادلية) قيمة استعمالية فضلا على انها و سيلة لاختزان القيم (مخزن للقيمة) و مقياس للقيمة .

- و تطرق لموضوع الربا فاننتقده اشد الانتقاد فيقول : " طالما أن النقد لا تلد النقود كما يقول و من هنا فان الربا هو اشد طرق المال مجافاة للطبيعة البشرية " و هو هنا يقترب من الاقتصاد الاسلامي و اصوله الحديثة .

ثانيا : الاقتصاد في القرون الوسطى

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي القطاعي و يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يركز على طريقة للانتاج فيها من يزرع الأرض ، و قد كف أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته و ملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله و لا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة أي سلعة .

و خلال هذه الفترة التي تعد مظلمة كان نشاط الاقتصادي الرئيسي الزراعة و كان الاقتصاد مغلق و كانت الكنيسة من تسيير الحياة الاقتصادية ، لذلك لا نجد خلال هذه الفترة بروز المفكرين اقتصاديون بل نجد رجال الدين من لهم بعض الآراء الاقتصادية خاصة فيما يخص الفائدة .

أفكار ابن خلدون :

عاش ولي الدين أبو عبد الرحمان بن محمد بن خلدون خلال القرن الرابع عشر (1332م/1406 م) (808/هـ 732) و هو مفكر عربي اسلامي على الرغم انه يحسب على علم الاجتماع الى كتابه مقدمة و ما يحتويه من العديد من الأفكار في الموضوعات الاقتصادية يجعله من أبرز المفكرين الاقتصاديين الذين سبقوا عصرهم و سنلقي نظرة متواضعة على بعض ما جاء به فيما يخص العمل و القيمة لدقتها و موضوعيتها .

- تلقى عنصر العمل اهتمام كبير عند ابن خلدون بحيث جعله المصدر الاساسي للثروة و المزيد منها بقدر ما يبذل الفرد من المجتمع منه بقدر ما تكون ثروته و الغنى و النمو كل ذلك رهين بالانتاج و لا انتاج بغير عمل ، يقول ابن خلدون "أعلم أن الكسب انما يكون بالسعي في الاقتناء و القصد الى التحصيل فلا بد في الرزق من السعي و عمل و لو في تناوله و ابتغائه من وحوه "قال تعالى : -فابتغوا عند الله الرزق - و السعي اليه انما يكون لاقدار الله تعالى و الهامه فالكل من عند الله فلا بد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب و مثمول ، لأنه ان كان عملا بذاته مثل الصنائع فظاهر ، و ان كان مقتنى من الحيوان و النبات و المعدن فلا لبد فيها من العمل الانساني كما نراه ، و الا لم يحصل و لم يقع به انتفاع "

و قد اشار الى تخصص و تقسيم العمل لكن سماها التعاون و توزيع الأعمال ، و لم يقف هنا بل اشار الى اهم الأسس و الطوابط التي يرتكز عليها و قد اشار في ذلك الى ضرورة توفر الارادة و القصد و التخطيط و التفكير الرشيد فالعمل يتطلب يدا و فكرا ، و كان بذلك يتطلع الى العمل الماهر المدرب ، كذلك اشار الى أهمية الاجادة و الاتقان و المواصلة و الاستمرارية ، هذا كله مع التأكيد أن ضابط الاساسي للعمل التعاون و توزيع الأعمال .

-أما من جانب القيمة فنجد ابن خلدون يفرق بين الثمن و القيمة بانهما مصطلحان مختلفا المضمون فيقول مثلا : فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة و منافسة في الاستنثار بها "

حيث يرى أن القيمة و ان ارتبطت بالثمن الا أنها من حيث حقيقتها متميزة عنه فالثمن ظاهرة سوقية قد تعبر عن القيمة و قد لا تعبر حسبما تكون عليه السوق .

أما بالنسبة لمحددات القيمة فيرجعها للعمل و المنفعة و قد وردت عبارات كثيرة له تدل على ذلك منها فبالنسبة للعمل " ان هذه الأموال هي قيمة الأعمال الانسانية .

و في المنفعة يقول "....تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها و تمتلك بالأثمان اليسيرة " " ان الكسب قيمة الأعمال و انها متفاوتة بحسب الحاجة اليها فاذا كانت الأعمال ضرورية في العمران عامة البلوى كانت قيمتها أعلى " .

ثالثا : الفكر الاقتصادي الأوربي المعاصر

1- المدرسة التجارية

عصر التجار الزمن الذي يسمى أحيانا الرأسمالية التجارية وأحيانا الماركنتالية والذي يعتقد أنه امتد ثلاثمائة عام وذلك بالتقريب منذ حوالي منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن وينتهي بوضوح ببداية الثورة الصناعية و صدور كتاب " ثورة الأمم لأدم سميث، كرد فعل قويا للسياسات و الممارسات الاقتصادية للعصر التجاري ، وفي هذه القرون الثلاثة لم يكن لعلم الاقتصاد ناطق باسمه معترف أمثال أرسطو أو سميث وماركس وكينز في الأعوام التالية حيث لم تكن التجارية نظاما فكريا في المقام الأول انما كانت نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين و رجال الأعمال في تلك الأيام.

و قد عملت ملكة اليزابيث في بريطانيا بمبادئ و اسس هذه المدرسة و كذا لويس الرابع عشر و شارل الخامس باسبانيا و غيرهم .

و لفهم هذه المدرسة لبد من ذكر أهم الظروف الاقتصادية و غيرها التي أدت لتطور و نشوء هذا الفكر :

- انتشار الأسواق و صعود طبقة التجار .

- الاكتشافات الجغرافية فنجد أول رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى في العام

1492 التي قام بها كولمبس و توالى بعدها الرحلات من الدول الأوروبية التي تسببت

في تدفق منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد. وقد كان لتدفق الكبير لذهب و الفضة اثار هامة على للمواقف والسياسات الاقتصادية في ذلك الزمن أهمها :

- حدوث ارتفاع عام في الأسعار وظهور مبكر "نظرية كمية النقود" وتلك هي النظرية التاريخية التي تقول إن الأسعار إذا كان حجم التجارة ثابتا تتغير في تناسب مباشر مع عرض النقود.
- تأثير على حجم التجارة انطلاقا من ثورة الأسعار (التضخم) فقد كانت محفزة و مشجعة لتجارة فشاء أي اصل معمر لبيعه مستقبلا كان مربحا لتوقع ارتفاع سعره . والأمر المؤكد أيضا أن التدفق الكبير للذهب والفضة ساعد على تركيز اهتمام التجار والحكومات على هذين المعدنيين وعلى السياسات التي من شأنها تعزيز الكميات التي في حوزتهم منها أو الموضوعات تحت تصرفهم .وكان ذلك محور فكر التجاريين وسياساتهم.
- نشوء الدولة الحديثة بتفكك الاقطاع و تحالف الملوك و البرجوزين لتصبح الدولة صاحبة السلطة وهي عملية لم تكتمل تماما حتى توحيد إيطاليا في العام 1861 وتوحيد ألمانيا في فرساي بعد ذلك بعشرة أعوام ، و مع صعود الدولة القومية ظهرت رابطة و وثيقة و حميمية بين الدولة و مصلحة التجار .
- و نستطيع أن نقول اهم أفكار التجاريين مبادئهم أو بالأحرى سياساتهم ما يلي :
- ثروة الأمم متعلقة بما تمتلكه من معدن ثمين .
- اعتبار التجارة الخارجية النشاط الاقتصادي المنتج الأول و الرئيسي للحصول على الثروة ، أما القطاع الصناعي فهو لخدمة التجارة ، و الزراعة فهي تشكل قطاع هامشي مع التجارة الداخلية .
- موقف التجار السلبي تجاه المنافسة ، لأنهم لم يكونوا يرحبون بها فقد كانت هناك موافقة على الاحتكار أو على التحكم الاحتكاري في الأسعار و المنتجات فهم يرون أن المنافسة تدفع الأسعار للانخفاض .

- بسبب نفوذ التجار في الدولة كان هناك اتجاه قوي بدور الدولة وبتدخلها في الاقتصاد .
- وضع قيود على الاستيراد فهم يقولون « :إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين لأن البيع يحقق مزية مؤكدة والشراء يجلب ضررا لا يمكن اجتنابه.

2- المدرسة الطبيعية

نشأ الفكر الطبيعي أو كما يسمى ايضا الفكر الفيزوقراطي بفرنسا حيث كانت الزراعة لها مكانتها على الرغم من العمل بالفكر التجاري و كرد فعل عن السياسات التي فرضها هذا الفكر من احتكار و ضرائب ظالمة و غيرها من تدخلات الدولة لصالح التجار .

و لقد تأسس هذا المذهب على يد فرانسوا كيسناي (1774/1694) طبيب لويس الخامس عشر انذاك و كان لهذا المذهب مفكرين اخرين مثل أن روبير جاك تورجو (1781-1728) بيير صمويل ديبون دي نيمور (1817- 1739) .

و تدور أفكار هذا المذهب حول ما يلي :

- الإصلاح المجتمع القديم الذي كان الجميع ملتزمين به عن طريق تمييز أصحاب الأراضي وأن يردوا عن هذا المجتمع طموحات وتطلعات الرأسمالية التجارية والقوى الصناعية الصاعدة التي كانت توصف بأنها صعبة المراس وغير ناضجة وفضة.

وكان الالتزام الأول والمحوري للفيزيوقراطي هو تجاه مفهوم القانون الطبيعي لأنه في رأيهم هو القانون الذي كان من الناحية الجوهرية يحكم السلوك الاقتصادي والاجتماعي . أما قانون الملوك و المشرع فيمكن قبولها الا بقدر ما يتسق مع القانون الطبيعي أو بقدر ما يكون إضافة محدودة إليه . ويتمشى وجود الملكية و حمايتها مع القانون الطبيعي ، ومن ثم تتمشى مع حرية الشراء والبيع أي حرية التجارة والخطوات الضرورية لضمان الدفاع عن هذا المجال. فالحكمة تقضي بترك الأمور تسير فيها وفقا للبواعث والقيود الطبيعية دون تدخل .

كما أن القاعدة التي توجه التشريع والحكم بوجه عام ينبغي أن تكون "دعه يعمل دعه يمر" لذلك تعد الحرية شئ مقدس عندهم و من مبادئهم الأساسية .

- ثروة لا يمكن أن تكون معدن و لبد أن ترتبط بالمنفعة و اشباع الحاجات (انتاج المادي) لذلك فان الثروة كلها تنشأ في الزراعة بمفهومها الواسع ولا ينشأ شيء منها في أي صناعة أو تجارة أو حرفة أخرى.

- مفهوم الناتج الصافي الذي يعني عند الطبعين فرق بين الانتاج الزراعي الكلي و ما يستخدم لأجل هذا الانتاج .

و قد وضع فرنسوا ما يسمى " الجدول الاقتصادي " و هو خاص بتوزيع الناتج الصافي قام فيه بتوضيح كيف تتدفق المنتجات من الفلاح إلى مؤجري الأرض أو الملاك ومنهم إلى التجار وأصحاب المصانع وغيرهم من الطبقات العقيمة ، وكيف تتدفق النقود _ عبر مسالك متعددة عائدة إلى الفلاح .

3- المدرسة الكلاسيكية

تعتبر المدرسة الفكرية الكلاسيكية وليدة الثورة الصناعية و اكتشاف قوة البخار في تسيير الآلات و هي وليدة المصانع الكبيرة و المنافسة الحرة بين الوحدات الاقتصادية و هي تمثل بداية وضع اسس الصحيحة لعلم الاقتصاد و الرأسمالية المبكرة ، و يعد ادم سميث (1723-1790) هو مؤسس هذا المدرسة التي ظهر فيها مفكرون و فلاسفة اتسموا بخط فكري يكاد يكون موحد أساسه ما يلي :

-حرية الفرد في نشاطه السياسي و حريته في أن يمتلك ما شاء من الثروة المادية التي تنقله الى أعلى درجات المجتمع و حريته في أن يمارس التجارة الداخلية و الدولية دون ان تتدخل فيه الحكومة .

- الفرد الوحدة الأساسية في المجتمع و تحقيق مصلحته الذاتية هي المحرك للنشاط الاقتصادي (اليد الخفية) متأثرين بنزعة ديكارت الفردية سعادة الجميع من سعادة الفرد .

و بما ان آدم سميث هو مؤسس هذه المدرسة سنلقي النظر على أهم ما جاء به في كتابه "ثروة امم" الذي تضمن افكاره الاقتصادية التي يفضلها تأسس النظام الرأسمالي .

- ناقش فكرة تقسيم العمل التي تصل بالانتاجية الى مستواها الأمثل .

- و قد اعتبر كل من الأجور و الربح و الفائدة عوائد عوامل الانتاج (العمل ، الأرض ، راس المال ، التنظيم).

- اعتبر راس المال سمة الرأسمالية الصناعية و ندى بضرورة زيادة تراكمه ، و يرى أن بدونها ستقف الصناعة الراسمالية .

- انتقد التجاريين و القيود التي وضعوها لذلك كان يندي بالحرية الاقتصادية و رفع القيود التي وضعوها لتنظيم العلاقات الاقتصادية القومية الأوروبية انذاك . و ندى بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و ان دورها يقتصر في تحقيق العدل في الداخل و حماية المجتمع .

- أما بالنسبة للقيمة اعتبر آدم سميث العمل مصدر كل قيمة و أساس كل ثروة ، و نفس الشيء الذي جاء به ابن خلدون قبله بقرون .

- دايفد ريكاردو (1723-1772) اشتهر بكتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب " ، و اسهم بنصيب كبير في تأصيل مبادئ الاقتصاد السياسي فضلا عن مساهمته في تعميق الفكر الكلاسيكي الرأسمالي و اعلاء شأنه ، و من أفكاره :

- مناقشته للقيمة معلنا أن قيمة الشيء هي ما يبذل فيه من عمل .

- نظريته التكاليف النسبية في التجارة الدولية

- نظريته في الربح التي مفادها أولا أن الربح عائد اقتصادي نظير استخدام الأرض الطبيعية التي لا تنفذ قواها ، و ثانيا أن الربح المرتفع لا ينهض دليلا على كثرة خيرات الأرض ، بل على العكس يدل على شح الأرض الطبيعية و بخلها .

- و كل هذه النظريات معروفة في الفكر الاقتصادي المعاصر و لا زالت تدرس بالجامعات و المعاهد .

4- المدرسة الماركسية :

وجدت الأفكار الاشتراكية من الفكر الكلاسيكي موطناً خصباً للانطلاق منه و بناء فكر يقوم على عكس الفكر الحر.

و يعد كارل ماركس (1818-1883) من ابرز و اهم أصحاب هذا التيار الذي اشتهر بكتاب " رأس المال " ، و ان كان آدم سميث هو مهندس الرأسمالية فان كارل ماركس هو المشخص لعيوبها و نهايتها المحتملة .

فقد أدان بجرأة استغلال النظام الرأسمالي الذي يمنع تدخل الدولة لضبط السوق و موازنتها فهو يرى انه نظام غير انساني يستغل البشر بالبضائع تتراكم و العمل ذاته لا تعتبره الرأسمالية سلعة ، فتدفع للعامل فقط قيمة المنتج و لا تدفع له مقابل عمله ، و بذلك فالرأسمالية تراكم الأموال من خلال استغلالها جهد العامل . كما ستحل الآلة محل العامل عندما تتراكم الأموال و يجد العامل نفسه في صراع غير متكافئ مع الآلة .

و قد تجلت افكاره في نظرية فائض القيمة التي جاء بها و مفادها أن الرأسمالي بامتلاكه أدوات الانتاج لا يستطيع أن ينتج السلع المطلوبة ، وهنا يشتري قوة العامل في يوم طويل يدفع له المقابل اجرا غير عادلاً ؟

فلم يتضمن هذا المقابل كل ما أنفقه العامل ويدخل ضمن نفقات العمل ، وكان المقابل فقط نتيجة المشاركة في العملية الانتاجية ، وهنا ظهر لغز القيمة . حيث يتجه الرأسمالي إلى استئجار مجهود العامل محرك الارباح الحقيقي، والتي يستحوذ عليها بالكامل ويعطى الكاد الضئيل ، والفرق سماه ماركس قانون فائض القيمة(الفرق بين قيمة السلعة و قيمة العمل المبذول في انتاجها) ، اى الفرق بين الجهد المبذول في تحقيق الارباح ، وبين ما يحصل عليه من اجر مقابل مجهوده الكبير ، وهذا الفائض يجد انه لا يحقق العدالة للعامل ويحقق ارباح طائلة للرأسمالي .

- بالإضافة لنظرية فائض القيمة التي استعملها ماركس لنقد مبادئ المدرسة الكلاسيكية التي تجلت في النظام الرأس مالي ، فقد اهتم ماركس بالقيمة الاستعمالية لسلعة حيث تمحورت

دراسته حول الإنتاج السلعي الرأسمالي فيقول "النظام الاقتصادي الرأسمالي يظهر كتراكم عظيم للسلع، تحليل السلعة، الشكل البسيط للثروة هي نقطة انطلاق بحوثنا». فبالنسبة اليه تظهر القيمة الاستعمالية للسلعة في قدرتها على تلبية حاجيه من حاجيات الإنسان و لها شكلان: شكل كمي و شكل نوعي (كيفي)، لا تتحقق القيم الاستعمالية للسلع إلا بالاستعمال أو لإستهلاك، أما القيمة التبادلية ما هي إلا سعر السلعة. و تجدر الاشارة الى ان كارل ماركس يعتبر أن قيمة السلعة تحدد بالعمل المبذول في انتاجها أي أن اساس القيمة العمل .

- نظرية التراكم رؤوس الأموال نتيجة فائض القيمة .
- نظرية التركيز الأموال عند الأقلية نتيجة المنافسة الهدامة و الاحتكار الممارس من طرف الرأسماليين.
- نظرية التفجير الناتجة عن نظرية التركيز التي تعطي مقدرة للرأسمالي لتحكم في الأجور و تخفيض المستمر لها .
- نظرية الأزمات : يرى كارل ماركس أن جميع نظريتها السابقة ستؤدي لوجود عمال يعيشون تحت الحد الأدنى للمعيشة مما يعني عدم وجود التوازن بين العرض و الطلب و ظهور الكساد اقبال المصانع و طرد العمال ، و تتفاقم الأزمة الى أن تطيح بنظام الرأس مالي .

5-المدرسة الكينزية :

يعتبر ماينارد كينز (1883-1946) هو رجل الذي أخرج العالم الرأسمالي من أزمته الاقتصادية سنة 1930 التي جاءت انطلاقا من الهزات العنيفة النقدية للحرب العالمية الأولى ابرزها التضخم الذي اصاب بعض دول خاصة المانيا ، تمزق اوصال التجارة ، اختلال موازين مدفوعات الدول الكبرى اضافة خروج الاتحاد السوفياتي من النظام الرأس مالي ، مما أدى للانهييار اسواق الأوراق المالية فاغلقت المصانع و انتشرت البطالة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

و قد اشتهر بكتاب " النظرية العامة في النقود و التوظيف و سعر الفائدة " الذي الفه كينز سنة 1936 و اشار فيه كينز على ضرورة تدخل الدولة الرأسمالية واتخاذ اجراءات تدخلية

في اقتصادها القومي تهدف الى زيادة الاستثمارات و الحد نوعا ما من الادخارات ، لمعالجة أزمة الرأسمالية المعاصرة ، و بهذا أعلن كينز عن ميلاد رأسمالية جديدة تؤمن بنوع من التدخل الحكومة ، و هكذا نجا النظام الرأسمالي و بدأت الأزمة تنحسر شيئا فشيئا.

و الفكرة المحورية التي شغلت كينز هي كيفية الخروج من البطالة ، و كانت نظريته تتمحور حول الطلب الفعلى أو الفعال (الذي له تأثير على الانتاج و الشغل و متكون من الاستهلاك العائلي و استهلاك المؤسسات و الادارات و التي تعبر عن الاستثمار) و ليس الطلب الحقيقي .

و انطلق في تحليله من مبادئ النظام الرأسمالي ان توازن يكون انطلاق من تساوي العرض و الطلب و بالتالي وجود ازمة يعني اختلاف الطلب عن العرض ، و معنى ذلك أن وجود البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب .

يقترح كينز من السلطات العمومية التدخل لتغيير سلوك الأعوان الاقتصادية (العائلات ، و المؤسسات الاقتصادية) و تأثير على مستويات الطلب الفعلي و ذلك للاقتراب من مستوى الشغل الكامل.

و ذلك بتشجيع الدولة للاستهلاك و التحريض على الاستثمار و ذلك بواسطة سياسات اقتصادية ضريبية و نقدية. يرى كينز أن الاستثمار له تأثير فعال على مستوى الشغل و لتحقيق الشغل أو العمالة الكاملة يشجع كينز النفقات العمومية لأنها تؤدي برفع المداخل و بالتالي الإنتاج النتيجة امتصاص البطالة.

المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية و طرق الانتاج فيها

1- الأنظمة الاقتصادية :

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة المبادئ و الأسس التي تقوم عليها حياة المجتمع الاقتصادية ، و التي تتضمن اساليب حل مشكلاتها الاقتصادية ، و اساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية ، و اساليب الادارة الاقتصادية و تخطيط وفقاً لتلك الأسس و المبادئ.

وقد شهدت النظم الاقتصادية، و عبر التاريخ الإنساني، تطوراً كبيراً ، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو ينشدها النظام محل البحث للمجتمع. وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة فهناك أولاً تقسيم يعتمد على النشاط الاقتصادي الغالب ، فيقسم هذا التطور إلى اقتصاد الصيد، فاقصاد الرعي والزراعة والتجارة والصناعة .

وهناك تقسيم ثان يستند إلى وسيلة التبادل، فيقسم التطور إلى مرحلة الاقتصاد الطبيعي أو التفاضلي، ثم الاقتصاد النقدي، وأخيراً الاقتصاد الائتماني.

وهناك تقسيم ثالث يعتمد على حجم ونطاق العمليات الاقتصادية ، فيقسم التطور إلى مرحلة اقتصاد القرية، ثم اقتصاد الحضر، ثم الاقتصاد الإقليمي، ثم الاقتصاد الوطني، فالاقتصاد الدولي.

لكن أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأي نظام اقتصادي، و هي القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري .

وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى مرحلة النظام البدائي، فنظام الرق، فالنظام الإقطاعي، فالنظام الحرفي، ثم النظام الرأسمالي، وأخيراً النظام الاشتراكي، النظام المختلط .

1-1- نظام الاقتصادي الرأسمالي :

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحاً، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

يقوم النظام الرأسمالي على الحرية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي ينص عليه القانون . ويرتكز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة و حرية التعاقد، ويقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم المبنية بالتأكيد على احترام حق الملكية وحرية التعاقد.

خصائص النظام الرأسمالي :

- **الملكية الخاصة** : أن من أسس النظام الرأسمالي التنظيمية مبدأ الملكية الخاصة أو حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة ، و لدولة هي الأخرى الحق في أن تملك جانبا من الأموال الموجودة في المجتمع وهو ما يعرف بالملكية العامة لكن الغلبة تكون للملكية الخاصة أو ملكية الأفراد.

- **الحرية الاقتصادية** : من سمات التنظيم الرأسمالي حرية الاقتصادية و التي تضم حرية الاستهلاك، وحرية العمل، وحرية الإنتاج، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخلياً وخارجي حرية التجارة .

- **الربح** : يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي أو بعبارة اخرى المصلحة الخاصة الربح بأقل تكاليف بالنسبة للمنتج و اشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات بأقل وحدات نقدية بالنسبة للمستهلك .

- **المنافسة و جهاز الأثمان** : النشاط الاقتصادي الرأسمالي يخضع للمنافسة و قوى السوق (العرض ، الطلب) وجهاز الأثمان هو الذي يربط بين العرض و الطلب فهو الأداة الفعالة لإيجاد التوازن بين الانتاج و الاستهلاك ، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل القرارات الوحدات الاقتصادية وهي تتحدد عند تلقي قوى الطلب على المنتجات الذي يحدده

المستهلكون مع قوى العرض الذي يحدده المنتجين في السوق ، لذلك يسمى اقتصاد الرأسمالي باقتصاد السوق أو اقتصاد العرض و الطلب .

ايجابيات و سلبيات النظام الرأسمالي :

خصائص النظام الراسمالي تتفق و طبيعة البشرية التي تسعى دائما لتملك و سيطرة و الحرية (حرية التملك و الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة) ، و قد ترتب عن ذلك مجموعة من الايجابيات نذكر منها :

- تنشيط الحافز على نمو و تراكم الثروة .

- تطور العملية الإنتاجية، و حدوث طفرة عالية في الإنتاج.

- ارتفاع مستوى المعيشة.

- تؤدي المنافسة الاستغلال الأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع و تحقيق الكفاءة

أما سلبيات الرأسمالية فنذكر منها ما يلي :

- التوزيع السيئ للملكية الخاصة للموارد و ما ينجم عنه من تفاوت اجتماعي بين طبقة أقلية تمتلك الأكثرية من الموارد، و فئة أكثرية لا تمتلك إلا القليل منها.

- كما يؤخذ على الرأسمالية أن ما تدعو إليه من حريات هي حريات نظرية لا فعلية، نتيجة لسوء توزيع الدخول و ما يؤدي إليه من تفاوت الفرص . فحرية العمل غير مكفولة للجميع من الناحية الفعلية حيث يتمتع أبناء الأغنياء بفرص أفضل من أبناء الفقراء في الحصول على المؤهلات العلمية و شغل المراكز الوظيفية العالية و إقامة المشروعات لحسابهم.

كما أن حرية الاستهلاك حرية وهمية حيث لا يستطيع الفقراء الحصول على السلع التي يمكن أن يحصل عليها الأغنياء.

- يؤدي تركيز الملكيات لفرد أو مجموعة من الأفراد (الشركات القابضة أو المتعددة الجنسيات لانعكاس إرادة هذه الأقلية المالكة لغالبية ثروة المجتمع على السياسة العامة للدولة بما يحقق مصالحها.

- سيادة الاحتكار و ليس المنافسة الكاملة كما تدعو إليها أدبيات الرأسمالية ففي ظل المنافسة تنخفض الأسعار بالبداية الى أن يصبح المنتجين الضعفاء غير قادرين على البقاء في السوق أما الأقوياء فيصبحون محتكرين و يضعون الأسعار وفقا لشروطهم .

حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي :

يعتبر الفكر الرأسمالي أن المشكلة الاقتصادية المتمثلة بتعدد الحاجات و ندرة النسبية للموارد تعالج بتحقيق التوازن بين الموارد و الحاجات عن طريق ترك السوق تلعب دورها حيث يتم التوافق بينهما بصورة تلقائية بفعل قوى العرض و الطلب .

2-1 النظام الاشتراكي

جاء النظام الاشتراكي لتصدي لمفاسد النظام الرأسمالي من احتكار و منافسة هادمة و استغلال الانسان لاختيه الانسان و صولا للزامات الاقتصادية دورية ، لذلك نادى العديد من المفكرين بإيجاد نظام اقتصادي أكثر عدالة تأخذ فيه الدولة دورا محوريا ، تسيطر فيه على الموارد المادية و البشرية، و تقوم عن طريق هيئات إدارية للتخطيط بتوجيه الإنتاج، و توزيع الناتج الاجمالي على نحو يضمن التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك و بين الادخار و الاستثمار. فالحكومة هي التي تقرر تفاصيل كيفية استخدام الموارد الاقتصادية للمجتمع من أرض و عمل و رأس مال عن طريق خطة مركزية لها طابع الإلزام.

خصائص النظام الاشتراكي :

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج : النظام الاشتراكي يتأسس على إلغاء الملكية الخاصة للموارد الإنتاجية و أن الدولة هي المالكة للموارد أو لعوامل الإنتاج المتاحة في المجتمع حيث تقتصر الملكية الخاصة على سلع الاستهلاك أو ما يحصل عليه الأفراد من دخول من عملهم لدى الدولة أو في شركاتها العامة، أو ما يدخرونه من أموال بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى أموال عينية إنتاجية.

- التخطيط الاقتصادي : توزيع الموارد الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحديد ما يتم انتاجه و ما يتم استهلاكه يتم كله من خلال تخطيط مركزي أو من خلال السلطة المركزية، وبعيداً عن آلية الثمن و قوى العرض و الطلب فيصبح محرك النشاط الاقتصادي و القرارات الاقتصادية لا يتركز على السوق أو الأسعار بل يغيب السوق في النظام الاشتراكي تحل محله الخطة الاقتصادية ، و مع غياب السوق تغيب مختلف الحريات على كافة المستويات .

- المصلحة العامة يهدف النظام الاشتراكي لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع بعيدا عن المصلحة الخاص و معيار الربح.

ايجابيات و سلبيات النظام الاشتراكي :

و من أهم سلبيات الاشتراكية :

- لا تصل الحوافز المادية و المعنوية المقدمة من النظام الاشتراكي لمستوى الربح في النظام الرأسمالي مما يؤدي لعدم المبالاة و التراخي من جانب المسؤولين و المشرفين على بعض المشروعات .

- غياب حرية المستهلك.

- إهدار الموارد الاقتصادية.

- عدم جودة الإنتاج .

-انتشار ما يسمى بالبيروقراطية نظرا لوجود جهاز تنظيمي رقابي لجميع الأنشطة الاقتصادية .

و من ايجابيات الاشتراكية:

- التوزيع المتكافئ في السلطة.

- العدالة في توزيع الدخل بين الأفراد .

- اختفاء الأزمات الدورية و حدوث استقرار في الاقتصاد القومي .

- عدم وجود الاحتكار.

حل المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي :

يرى الاشتراكيين ان المشكلة الاقتصادية تتكون من تناقض بين شكل الانتاج و علاقات التوزيع الرأسمالية و حلها يكون بقيام الاشتراكية و فيما يلي توضيح مختصر لذلك :

- شكل الانتاج : علاقات ظالمة مستمرة من نظام الرأسمالي بواسطة مبادئه التي تصب في مصلحة الأقوياء ، و تجعل العامل يعاني من سوء المعيشة و البطالة .

- علاقات التوزيع : العامل يشتغل أكثر ما يلزم و ينتج الكثير و لكنه لا يتحصل الا على اليسير و الفائض يذهب الى الرأسمالي (نظرية فائض القيمة).

3-1 النظام الاقتصادي المختلط :

يعتمد هذا النظام على آلية الجمع بين بعض خصائص النظام الرأسمالي و بعض خصائص النظام الاشتراكي ، حيث يجمع بين الحرية و التوجيه الكامل ، يتم حل المشكلة الاقتصادية فيه باعتماد جهاز الثمن في بعض جوانبها و بعض الآخر عن طريق الادارة و التخطيط المركزي. حيث لا يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج و لا يهدف لتركيز الانتاج كله بيد الخواص و انما يعتمد على اعطاء الخواص نوع من الحرية تخدم مصالحه و مصالح المجتمع.

و من خلال الرقابة و التدخل المباشر للدولة يمنع الاحتكار ، و نجد في ظل هذا النظام مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص و القطاع العام من اجل الاستفادة من الخبرات الفنية و التخصص لدى القطاع الخاص و الاستفادة من الموارد الكبيرة التي لدى الدولة . من ناحية أخرى يمكن القول ان من خلال هذا النظام يمكن تلافي العديد من العيوب و الانتقادات التي تتعلق بسوء و عدم كفاءة القطاع العام ، اضافة الى انه يساعد في التخلص من الكثير من عيوب النظام الرأسمالي خاصة ما يتعلق بعملية الاستغلال و سوء استخدام الموارد المتاحة ، اضافة الى انه يتيح مرونة أكبر للنشاط الاقتصادي .

2-الانتاج و عناصره

1-2 مفهوم الانتاج :

فالقديم عرف بأنه عمل مادي هدفه خلق الأرزاق بمعنى جعل الأموال صالحة للاستعمال الانساني ، بينما ذهب الكلاسيك بقولهم أن الانتاج ليس مجرد خلق أرزاق حيث لا يستطيع الانسان خلق شئ من العدم و انما الخلق عمل ينفرد به الخالق المبدع سبحانه و تعالى ، و عليه يقولون أن الانتاج هو العمل الذي يولد أو يضيف منفعة أو يشبع حاجة انسانية و هو حاصل فكري أو مادي من صنع الانسان يساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلبية احتياجات الانسان و رغباته .

و يعرف علم الاقتصاد المعاصر الانتاج بأنه عملية تحويل مختلف عناصر الانتاج " الأرض ، العمل ، رأس المال ، و التنظيم " الى سلع و خدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمنها .

و تهدف العملية الانتاجية بدرجة الأولى لتحقيق منفعة الانسانية و تلبية الحاجات الانسانية و تحقيق الوفرة الكافية منها للمجتمع ، و اضافة لذلك فهي تسعى تعظيم أرباح المنتج و تحقيق تراكم راس المال خاصة في ظل النظام الرأس مالي الذي يعد الربح المحرك الرئيسي للعمية الانتاجية .

من خلال هذه التعاريف نجد أن الانتاج يشكل محور كل نشاط اقتصادي ، سواء كان ذلك في مجال الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ، و سواء كان انتاجا ماديا ملموسا أو انتاجا فكريا ، أو خدماتيا ، و هذا من زوايا متعددة أهمها زاوية المستهلك و زاوية المنتج و المجتمع و هذا ما يشكل دورة الانتاج التي تمر في أغلب الأحيان بثلاث مراحل نختصرها في ما يلي :

- مرحلة التداول :

و هي عملية انتقال الانتاج من يد الى يد أخرى ، و هدف هذا التداول زيادة قيمة المنتج ، فولا التداول لفقدت الأشياء قيمتها ، و كسد كل منتج عند منتهجه الأمر الذي يؤدي الى انعدام الانتاج .

- **مرحلة التوزيع :** تكمن أهمية التوزيع في زيادة الانتاج كونها العامل الذي يؤدي الى زيادة طلبها و بالتالي تحقيق الهدف من الانتاج .

- **مرحلة الاستهلاك :** و هي المرحلة النهائية لكل منتج حيث يتحقق من خلالها العدف الأسمى للانتاج و هو تلبية حاجات الانسانية التي تؤدي الى استمرار الحياة و تقدمها .

2-2 عناصر الانتاج :

تمثل عناصر الانتاج كل ما يساهم في العملية الانتاجية، فكما رأينا في محور تطور الفكر الاقتصادي تنقسم عناصر الإنتاج إلى ثلاثة عناصر اساسية و الأرض، العمل ورأس المال، و بتطور و تقد الفكر الاقتصادي ظهر عنصر التنظيم و فيما يلي سنتناول هذه العناصر بنوع من التفصيل

- الأرض أو الطبيعة :

يطلق لفظ الطبيعة على الموارد الطبيعية لم يكن لانسان دخل في انتاجها و يسميها البعض الأرض ، و هي التي سخرها الله للإنسان قبل وجوده و عرفها الانسان منذ وجوده عليها فأمدته بضروريات الحياة و زودته بما يحتاجه فكانت المصدر الرئيسي للانتاج . و من المعلوم ان التجاريين حيدوا الأرض كمصدر الانتاج الثروة أما الطبيعيين فاعتبروا الأرض المنتج الوحيد للثروة ، اما ابن خلدون فانه يعتبر الطبيعة عنصرا منتجا يساهم بشكل كبير في العملية الانتاجية و اكتشف قوانين الربح بانواعه و اكد على ضرورة العمل لاستخدام منافع الطبيعة ، و قد أكد آدم السميث فيما بعد ما توصل اليه ابن خلدون قائلا : " ان الطبيعة الزراعة تشارك أيضا في خلق القيمة و تعمل مع الانسان ، و رغم أن عملها لا يتطلب أية نفقات الا أن منتجاتها تمتلك قيمة تماما مثل ما تمتلك منتجات أكثر العمال أجرا" .

- العمل :

يقصد بالعمل الجهود الجسمية و العقلية التي يجريها الانسان على الأشياء لينشئ بها منفعة جديدة لم تكن موجودة من قبل و ينقسم بحسب الفكر الرأسمالي الى 1- العمل الجسمي : الذي تقوم اليد بأكبر نصيب من مظاهره و لذلك يسمى أحيانا العمل اليدوي .

2- العمل العقلي : و من أهم مظاهره في الانتاج العمليات الاختراعية .

3- العمل الاداري أو التنظيمي : و هو الذي يشرف على الأعمال الانتاجية المباشرة فينظمها و ينسقها و يضع كل منها حيث يحقق الغاية المقصودة من أقرب سبيل .

رأس المال :

لرأس المال أهمية كبيرة في العملية الانتاجية و لكن لا يمكن وجوده دون وجود الطبيعة و العمل البشري و يطلق رأس المال على كل ثروة أنتجها العمل الانساني و استخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول على دخل .

و هناك عدة تقسيمات لرأس المال نذكر منها : **فينقسم باعتبار نوعه الى :**

- مصنوعات انسانية تستخدم في العملية الانتاجية أو في الحصول على دخل : ابرة

الخياط ، قلم كاتب عمومي ، امواس الحلاقةالخ

- مواد أولية أنتجها العمل الانساني و استخدمت في انتاج ثروات أخرى أو في الحصول

على دخل : كالغلال التي يبذرها الزراع في حقله ، القطن الذي يستخدم لصنع الأقمشة ... و

ما الى ذلك .

- نقود و الأوراق المالية تستخدم في الانتاج و في الحصول على دخل كأسهم الشركات و

سنداتها ، المال الذي يودع بفائدة و النقود التي تقرض برح و فائدة .

و ينقسم رأس المال باعتبار ثباته و دوامه الى :

- راس المال الثابت: و هو الذي يستخدم أكثر من مرة في العملية الانتاجية أو في

الحصول على دخل .

- رأس المال المتداول : و هو الذي يستخدم مرة واحدة في العملية الانتاجية كالقطن

الذي يصنع الأقمشة و الأجور التي تدفع للعمال .

و تجدر الاشارة الى أن الفكر الرأسمالي يعتمد تقسيم الرباعي لعناصر الانتاج (الأرض ،

العمل ، رأس المال ، التنظيم) اكثر شهرة فيه ، و نجد رواد المدرسة الكلاسيكية يعتمدون

على التقسيم الثلاثي (الأرض ، العمل ، رأس المال) ، أما الاقصاديون المعاصرين

فيعتمدون على التقسيم الثنائي حيث يعتبرون التنظيم نوعا راقيا من أنواع العمل يدخل

ضمن العمل العقلي و يجدون أن الأرض و راس المال يصعب التميز بينهما فيدخلون

الأرض ضمن رأس المال و يصبح تقسيمهم يضم (رأس المال ، العمل).

أما بالنسبة لنظام الاشتراكي فهو يعد العمل عنصر الانتاج الوحيد لأنه هو الذي يقوم

بالعمليات التي يترتب عليها ايجاد منفعة و هو محور النشاط الانساني كله ، ان هذا التأسيس

النظري لهذا النظام لا ينفي الوجود الضمني لعناصر الانتاج الأخرى به فمثلا التخطيط الذي تقوم به الدولة الاشتراكية ماهو الا مظهر من مظاهر التنظيم ، و حصول على ريع الأرض ايضا ، والفوائد المقبوضة من رؤوس الأموال المودعة بالبنوك بالدول الاشتراكية عبارة عن رأس مال و غيرها من مظاهر تواجد عناصر الانتاج الأخرى بالنظام الاشتراكي .

المحور الرابع : الاقتصاد الاسلامي

لأجل فهم طريقة عمل الاقتصاد الاسلامي سنحاول تعريفه أولا و ذكر أركانه الأساسية

1-1: ماهية الاقتصاد الاسلامي

1- تعريف الاقتصاد الاسلامي : هناك العديد من التعريفات للاقتصاد الاسلامي نذكر منها :

-الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهة الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة الى تكبيل حرية الفرد أو إيجاد اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة.

- الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.

- يقصد بالاقتصاد الإسلامي إدارة المعاملات الاقتصادية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الكلية وفي إطار المعاصرة مما يحقق أقصى تنمية ونماء وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخول .

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الاقتصاد الاسلامي هو الاقتصاد القائم على العقيدة الاسلامية التي أحكامها قادرة على مسايرة كل عصر و اشباع حاجات و ميول الانسان.

2: أركان الاقتصاد الإسلامي :

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان:

الركن الأول: الملكية المزدوجة:

ونقصد بها: الملكية الخاصة التي يختص الفرد بتملكها دون غيره، والملكية العامة هي الملك المشاع لأفراد المجتمع، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد، ويحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بهاتين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما، وكان التوفيق بينهما ممكناً، أما لو حصل التعارض فإن الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

و من مجالات الملكية الجماعية و مصادرها " الأوقاف الخيرية¹ ، المعادن ، الزكاة، الجزية، المعادنالخ " أما مجالات الملكية الخاصة و مصادرها نذكر " البيع و الشراء ، العمل بأجر للآخرين ، الصناعة والاحتراف، الوصايا والإرث، الزراعةالخ " .

الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة.

تقييد الحرية الاقتصادية في الإسلام يعني إيجاد الضوابط الشرعية في كسب المال وإنفاقه لتحقيق الكسب الحلال والنفع العام لأفراد المجتمع .

وخالف النظام الإسلامي النظام الرأسمالي الذي أطلق حرية الكسب من غير قيود أو ضوابط وخالف النظام الاشتراكي الذي صادر الحرية فمنع الناس من التملك .

فقد جعل الإسلام هناك حرية اقتصادية ولكنها مضبوطة بالشروط الآتية:

الشرط الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً:

والوقف معناه: "تحييس الأصل وتسبيل المنفعة"⁽¹⁾. وهذه المنفعة لا يختص فرد بملكيتها بل هي عامة لكل من يستحق * * الوقف. واشترط الفقهاء أن يكون على فعل معروف كبناء المساجد ورعاية العلم وأهله، وعمل المستشفيات، والنفقة على المحتاجين وما ينفع الناس.

والقاعدة الشرعية: أن الأصل في الأشياء الإباحة إلا ما ورد النص بتحريمه، فمساحة الحلال في الاقتصاد واسعة، ولكن بشرط أن لا تخرق نصاً يقتضي حرمة هذا النشاط الاقتصادي مثل: الربا، الغرر، القمار والميسر و الاحتكار .

الشرط الثاني: أن تتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها بالحد من حريات الأفراد إذا أضرت أو أساءت لبقية المجتمع ، مثل ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم -حين وزع فيء بني النضير على المهاجرين وحدهم دون الأنصار إلا رجلين فقيرين . وذلك لكي يقيم التوازن بينهم ، و بيع عمر السلع المحتكرة جبراً من محتكريها بسعر المثل .

الشرط الثالث: تربية المسلم على أن يؤثر مصلحته لمصلحة غيره فيتوقف عن كل ما يحقق له النفع ويضر الآخرين ، للحديث: ((لا ضرر ولا ضرار)) .

سبب تقييد الإسلام للحرية الاقتصادية:

- أن المالك الحقيقي للمال هو الله عز وجل . وله الحق سبحانه أن يحدد تصرفاتهم وفق ما يعلمه من حالهم وما يصلح شؤونهم .

- عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو المصلحة العامة .

- حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما هو الحال في مصارف الزكاة والإلزام بالنفقة على الأقارب . والضرائب عند الحاجة الماسة إليها .

الركن الثالث: التكافل الاجتماعي:

من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون في الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، وبناء على هذا التفاوت في المواهب والإمكانات ومقدار التحمل والبذل، فإن هناك تفاوت سيكون في إيجاد نوعية العمل، وبالتالي مقدار الحصول على المال . وبالتالي سيكون هناك أفراد في المجتمع معوزين، لا يجدون كفايتهم من المال الذي ينفقونه على حاجياتهم الضرورية . ولهذا جاءت عدة تشريعات إسلامية لتحقيق التكافل والتعاون وسد النقص لدى أهل الاحتياج من أفراد المجتمع منها: -

- الزكاة لسد حاجات المعوزين .

- إعطاء بيت المال لأهل الحاجات .
 - الإنفاق الواجب على الأقارب ومن تلزمه نفقته .
 - النهي عن الإسراف والبذخ تحقيقاً للتوازن الاجتماعي ومراعاة لنفوس المحتاجين .
- شرعت الكفارات والصدقات والقروض والهبات وصدقة عيد الفطر والأضاحي و العقيقة وغيرها .

اضافة لهذه الأركان نجد الاقتصاد الاسلامي وضع العقوبات المالية و هي الجزاءات التي تحمل طابع الردع المالي لمن يسبب الأذى للمجتمع فنجده عز وجل قال بعد بسم الله الرحمن الرحيم : « و السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكلا من الله و الله العزيز حكيم » سورة المائدة آية 38 .

و غيرها الكثير من المبادئ الاقتصادية من الممكن أن نستنبطها من النصوص القرآنية و السنة الشريفة.

3: نظرة الاقتصاد الاسلامي للمشكلة الاقتصادية :

يرى الاقتصاد الاسلامي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الانسان نفسه (انحراف السلوك الانساني).

فكسل الانسان عن العمل الصالح الجاد و المستمر و استسلامه لشهواته و اهماله لاستثمار الطبيعة التي تتسم بالوفرة لا الندرة كما يفترضون ، وكذلك ابتعادا الانسان عن تعاليم الاسلامية بتعامله بالربا و أكل أموال الناس بالباطل بالغش و الاحتكار و التدليس ، و كذا اسرافه في الانفاق و طلبه للخبائث و عدم احترام سلم الأولوياته ،يؤدي لتخلف و عدم تحقيق التنمية و وقوع الأزمات .

و كذلك تكبره نتيجة تقدمه الاقتصادي و طغيان المال على نفسه يؤدي لضعف الانتاج و سوء التوزيع .

و لحل المشكلة لبد من تقويم السلوك الانساني من النواحي التالية :

- اصلاح ذاته و ذلك بالاستقامة و الاخلاص في العمل و اتقانه و الارتقاء به الى مصاف العبادة ، و الابتعاد عما يضر الروح و العقل الجسد .
- الابتعاد عما يفسد الطبيعة و يعمل على اختلالها ، و محاولة استغلال مواردها الاستغلال طبيعيا ، و الاستفادة القصوى من منافعها التي لا تحصى .
- التخلي عن ظلم الانسان لأخيه الانسان ، و تعميم مبدأ التعاون و التضامن .

4- نظرة الاقتصاد الاسلامي لعناصر الانتاج

يقسم فقهاء الاقتصاد الاسلامي عناصر الانتاج تقسيم ثلاثي يضم (الأرض ، العمل ، و رأس المال) كعناصر يتركب منها الانتاج في الاقتصاد الاسلامي وقد بنيت آراؤهم بعد اخضاع هذه العناصر للأصول الاسلامية العامة و الاقتصادية الخاصة ، اضافة لمؤشرين اثنين :

- عناصر منتجة أي لديها القدرة على المساهمة في العملية الانتاجية و تكوين ثروة ما أو المساهمة في تكوين قيمة تبادلية .
- قدرة العناصر على توليد دخل أو عائد لقاء المساهمة في العملية الانتاجية أو عملية تكوين القيمة التبادلية .

و قد قاموا بتنحية التنظيم استنادا للمفهوم الشامل للعمل في الفكر الاسلامي الذي يعد كل جهد أو عمل مشروع مادي أو معنوي أو مؤلف منهما معا ، من أدنى الأعمال النافعة رتبة الى أعظمها شأنًا كرئاسة الدولة مع مراعاة التفاوت بينهما في النوع و المقدرة المؤهلة لها . و بهذا المفهوم يتسع عنصر العمل لعنصري الانتاج العمل و التنظيم .

و نجد كذلك تقسيم الثنائي لعناصر الانتاج في الاقتصاد الاسلامي (العمل و رأس المال) . فنجد منهم من يضم الأرض ضمن عنصر رأس المال لانها تحتاج للعمل الانساني لتصبح رأس مال .

و يستند هذا التقسيم أيضا الى مفهوم الربح مؤيدين رأيهم بصيغة المضاربة و هي عقد بين اثنين يقدم أحدهما مالا و الأخر عملا و يقسما نتيجة العملية الانتاجية ، اذا كان ربحا حسبما اتفقا ، و اذا خاسرة يخسر العامل عمله و صاحب المال ماله .